المملكة الأردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (١٣) لسنة ٢٠١١
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وجداول تشكيلات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٢، وتقديمهما إلى مجلس الأمة في الموعد الدستوري لمناقشتهما والسير بإجراءات إقرارهما وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك انجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية، وتشكيلات الوحدات الحكومية.

والتزاماً من الحكومة بمواصلة نهج الاصلاح المالي والاقتصادي في المملكة وضماناً لاستعادة التوازن للمالية العامة ، الى جانب تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية والخارجية بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مقبولة تساهم في توفير المزيد من فرص العمل لقوانا العاملة ، سوف تسعى الحكومة الى تحقيق مزيد من الانضباط المالي على المستوى الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل و تحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يؤدي في المحصلة الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتواء المديونية الحكومية بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي المستدام

.

هذا وستشكل جملة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الشاملة وتنفيذ منظومة متكاملة لاصلاح القطاع العام وتنمية المحافظات مرتكزات اساسية لتعزيز مبادىء المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية، وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ، الامر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع التحديات الاقتصادية والمالية وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية.

هذا وقد تم هذا العام تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة لعام ٢٠١٢، بحيث لا يتجاوز العجز الكلي للموازنة العامة (بعد المنح) ما نسبته ٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر لعام ٢٠١٢ بمبلغ ٢٢٢٣٨ مليون دينار بنسبة نمو قدرت بـ ٩% عن عام ٢٠١١.

هذا وقد تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٢ الى جملة من المرتكزات وذلك على النحو التالي:-

١- مواصلة عملية الاصلاح المالي والاقتصادي الرامية الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية. وتقتضي الأولويات الوطنية في المرحلة الحالية تبني برنامج وطني لتخفيض العجز المالي الحكومي والمديونية العامة والوصول بهما إلى مستويات آمنه وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي و تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني في الأسواق المالية الدولية.

٢- استكمال منظومة التشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية وعلى نحو يشجع القطاع الخاص في الدخول في اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية من جهة ويضمن تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة من جهة اخرى.

٣- المضي قدماً في إعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لسائر محافظات المملكة.

٤- تبني خطة زمنية واضحة المعالم لإعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة تتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات آمنة من

الدين العام وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة طريق الإصلاح المالي وعلى نحو يخفض من كلف الإقراض المحلي والدولي للمملكة.

٥- تحسين مستوى الاعتماد على الذات بحيث ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الإجمالية خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٤ وبالنسبة للوحدات الحكومية اعتماد أنظمة رقابية فعالة ترفع من مستوى اعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل الاعتماد على دعم الخزينة العامة.

٦- التركيز على المشاريع التنموية ذات العلاقة بتعزيز إنتاجية رأس المال البشري كقطاعات التعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية كقطاعات الكهرباء والماء.

٧- تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال إنشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية في كافة محافظات المملكة.

على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٠١١/١١/١٧ على أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه

الموازنات. وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠١٢-٢٠١٤ وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات .

هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج وأهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وحتى يتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية وخاصة الوصول الى عجز مالي آمن خلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي عند اعداد مشروعات موازناتها :-

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

اولاً :- في مجال النفقات العامة :

١- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المرفق والمخصص لها في موازنة عام ٢٠١٢ بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

٢- قيام كل وزارة او دائرة حكومية هذا العام بأخذ مطالب المحافظات من المشاريع التنموية بعين الاعتبار عند اعداد موازنتها .

٣- تقيد كل وزارة او دائرة حكومية عند إعداد موازنتها بشكل تفصيلي لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤ بالأرقام التأشيرية المرفقة لكل منها وفقاً لإطار الإنفاق متوسط المدى ٢٠١٢-٢٠١٤.

٤- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بإعداد موازنتها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتقدير بنود إنفاقها موزعة على البرامج /المشاريع وفقاً لهذه المنهجية، وكذلك موزعة حسب المحافظات للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٤.

٥- قيام كل وزارة / دائرة حكومية بتضمين موازنتها بمعلومات وبيانات عن النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تضطلع بها والبرامج والانشطة والمشاريع التي تضطلع بها وكلفها والكوادر البشرية العاملة فيها حسب

الجنس موزعة على هذه البرامج، وكذلك في تحديد الاهداف الوطنية التي تساهم في تحقيقها واهم القضايا والتحديات التي تواجهها .

٦- قيام كل وزارة /دائرة حكومية ببيان اهداف كل برنامج من البرامج التي تتولاها وكلفته والخدمات التي يقدمها وتحديد المديريات والوحدات الادارية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج وعدد الكوادر البشرية العاملة في كل برنامج مع الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل وذلك طبقاً للنماذج التي اعدتها دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

٧- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بتحديد مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج المرتبطة بهذه الأهداف للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ بالإضافة إلى سنة الأساس (المقارنة) مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات، وعلى أن تتضمن تقييماً ذاتياً لمؤشرات الاداء لسنة ٢٠١١ وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة.

٨- التوقف عن طرح أية عطاءات او التزامات جديدة اعتباراً من ١٧/١١/ ٢٠١١ (العطاءات الحكومية وعطاءات اللوازم العامة) إلا بعد اخذ موافقتي على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية / الموازنة العامة.

٩- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية من موازنة عام ٢٠١١ لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد احتياجاتها من هذه المخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠١٢.

١٠- ضبط عمليات شراء السيارات والآليات والأجهزة والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة والتركيز على الاستعمال الضروري للسيارات الحكومية وضمن أضيق الحدود .

١١- عدم رصد أي مخصصات لشراء أجهزة الحاسوب إلا بعد التنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة بالتنسيق مع كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مشروع الحكومة الالكترونية) ودائرة الموازنة العامة.

أ- <u>النفقات الجارية</u> :

١- ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها إلا للضرورة القصوى تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :-

- عدم إحداث وظائف جديدة لعام ٢٠١٢ الا لوزارتي التربية والتعليم والصحة فقط.
- إلغاء الوظائف الشاغرة التي لا تحتاجها الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية.
- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (١٠٢،١٠٣) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات وتصويب التعيينات القائمة لتندرج ضمن هذه المجموعة.
- ترشيد النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) بشكل لا يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة وطبيعة عمل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات أكثر دقة فيما يخص نفقات الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات.

٢- مع مراعاة التقيد بالسقف المحدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية، سواء كانت ممولة من الخزينة او من القروض او من المنح الخارجية عند تقدير بنود الإنفاق الجاري وتضمين ذلك في مشاريع الموازنة لعام ٢٠١٢ من خلال كشوفات تفصيلية توضح ذلك.

ب- **النفقات الرأسمالية:**

١- إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وادارته.

٢- على الوزارات والدوائر الحكومية التي تتلقى منحاً خارجية مباشرة لتنفيذ مشاريع رأسمالية لم تكن تدرج ضمن قانون الموازنة العامة في السنوات السابقة، إدراج هذه المشاريع ضمن موازناتها الرأسمالية لعام ٢٠١٢.

٣- ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

٤- توجيه هذه النفقات نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات

المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

٥- ضبط الإنفاق المتعلق بشراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث بحيث يقتصر على الاحتياجات الفعلية وذات الضرورة القصوى.

٦- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية /وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية.

٧- وقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وانهاء أعمال العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية، وإلغاء الوظائف الشاغرة على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية والعمل على استيعاب الموظفين المؤهلين العاملين على المشاريع الرأسمالية ضمن الشواغر على جداول تشكيلات الوظائف انسجاماً مع التوجه الحكومي لمعالجة أوضاع العاملين على المشاريع الرأسمالية.

٨- اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي ونقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

ثانياً :- في مجال الإيرادات العامة :-

١- العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى

كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

٢- العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

٣- دراسة السياسات الضريبية المعمول بها وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة لبيان مدى كفاءتها واستقرارها على المدى المتوسط من خلال تعزيز قدرات الدوائر التحصيلية بحيث يتم تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي ، ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

٤- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

ثالثاً : أحكام عامة :-

١- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشروع موازناتها.

٢- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة .

٣- العمل بشكل حثيث على زيادة حجم المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

٤- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي ضوء التعليمات المرفقة.

٥- تفعيل دور المحافظين والمجتمعات المحلية في المحافظات في تحديد الاحتياجات التنموية فيها والتنسيب بذلك إلى الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه مع ضرورة إرسال نسخة من هذه الاحتياجات إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

٦- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ ، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

٧- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وجداول تشكيلات الوظائف، أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo.

٨- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية مواصلة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازناتها لعام ٢٠١٢ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات Chart Of Accounts وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او نشاط او مشروع او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة

العامة. وفي حال اعتماده تقوم دائرة الموازنة العامة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم دائرة الموازنة العامة كل أشكال المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.

١٠- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

رئيس الوزراء

عون الخصاونة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقـــم .....
التاريخ .....
الموافق .....

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وجدول تشكيلات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٢

أولاً : تعليمات عامـــــة :-

١- تقدم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وموازنات التمويل وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنـــــة العامـــــة ضمن الإطـــار متوسط المدى للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤) في موعد أقصاه ٢٠١١/١١/١٧ ليتسنى بالتالي إعداد مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وتقديمهما إلى مجلس الامة في الموعد الدستوري لمناقشتهما والسير بإجراءات اقرارهما وفقاً لاحكام الدستور .

٢- تقوم كل من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازناتها بشكل مفصل للأعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤) وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية، متضمنة الرؤيا والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية والتي توضح الإطار العام لأسلوب إعداد الموازنة العامة :-

أ- تحديد النشأة والرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية.

ب- وضع الأهداف الإستراتيجية والمهام التي تقوم بها الوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات

التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة (٢٠١٢-٢٠١٤) ، مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند وضع مؤشرات قياس الاداء هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج، والهدف الاستراتيجي المرتبط بالبرنامج وأهم الخدمات التي يقدمها مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند بيان هذه الخدمات وبيان المديريات المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

ج- بيان أبرز المعلومات عن الوزارة /الدائرة/الوحدة الحكومية سواء التي لها فروع وانشطة في المحافظات او التي يقتصر عملها على المركز مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تعبئة البيانات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

د- تحديد الكلفة الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

٣- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٤) .

٤- تحديد المشاريع الجديدة المرتبطة بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وكلفها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية.

٥- تصنيف النفقات الجارية حسب الانشطة وإدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل نشاط وكل بند من بنود الموازنة الجارية وتوزيعها على المحافظات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة في هذا المجال.

٦- تحديد المخصصات المقدرة للاناث والمخصصات المقدرة للطفل وتوزيعها حسب البرامج للسنوات (٢٠١٠ -٢٠١٤) وفقاً للنماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة بهذا الخصوص.

٧- تضمين مشتريات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من الأجهزة والآلات والمعدات والمركبات وقطع الغيار...الخ وغير ذلك من السلع الاخرى للرسوم الجمركية وضريبة المبيعات إلا إذا ورد نص صريح بالإعفاء في اتفاقية القروض والتمويل أو برنامج المساعدة وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨٤١/٤/١١/١٢ تاريخ ١٩٩٧/٩/٧.

٨- قيام المحافظين بإرسال موازنات المشاريع الرأسمالية وخاصة مشاريع التنمية في المحافظات إلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية لتضمينها بمشاريع موازناتها، وإرسال نسخة من هذه المشاريع إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية بالنفقات الرأسمالية للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤) بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها موزعة وفقاً لمحافظات المملكة وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة مع ضرورة توضيح حجم النفقات التشغيلية التي قد تترتب على المشاريع الجديدة المرتبطة بالمنح والاتفاقيات الدولية.

٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازناتها لعام ٢٠١٢ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او مشروع أو نشاط او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم الدائرة بإعطائه الترميز المناسب.

١٠- على الوزارات والدوائر الحكومية والتي تم اختيارها كدوائر ريادية في تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) العمل على ادخال مشاريع موازناتها للاعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) على نظام (GFMIS) وذلك ضمن مسار الاعداد .

ثانيا :الإيرادات ومصادر التمويل :-

١-تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لسنة ٢٠١٠ وللثمانية شهور الاولى من سنة ٢٠١١ والإيرادات المقدرة للشهور الاربعة الاخيرة من سنة ٢٠١١ والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٤) وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد من قبل دائرة الموازنة العامة.

٢-تقديم كشف يبين الإيرادات والمنح الخارجية والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمة التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الايرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعة وأوجه استعمالاتها مع تقييم قيمتها النقدية.

٣- قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الايرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات ألاقتصادية بموجب قانون تشجيع الاستثمار، والاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي.

٤- قيام الوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بموازنات التمويل ضمن مشاريع موازناتها مفصلة حسب المصادر والاستخدامات وفقاً للنماذج المعده من قبل دائرة الموازنة العامة .

ثالثا : النفقـــــــات :-

أ - النفقات الجارية:-

تقدر نفقات الأنشطة الجارية للسنوات (٢٠١٢- ٢٠١٤) وفقاً لما يلـــي:-

١-الرواتب والأجور والعلاوات:-

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقا لما يلي : -

أ - الوظائف المشغولة وفقا للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب.

ب - الوظائف الشاغرة على أساس متوسط راتب الوظيفة مع ضرورة تقديم كشف بهذه الوظائف والوظائف المقترح الغاؤها.

ج - عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة لعلاوة النقل وبدل التنقلات والمكافات والعلاوة الاضافية والعلاوات الاخرى وتقديم جداول تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون هذه العلاوات ووظائفهم ومقدار تلك العلاوة أو البدل لكل منهم ومبررات منح هذه العلاوات وفـــق الأنظمة سارية المفعول.

٢- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :-

التوجه نحو ترشيد النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) مع ضرورة مراعاة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها على أن يتم إعداد تقديرات كل مادة من مواد هذه النفقات حسب الاحتياجات الفعلية وضمن حدها الأدنى على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق من السلع والخدمات كل على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.

ج- كشف يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشف بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .

د - أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف... الخ وارفاقها بالمشروع.

هـ- بيان مفصل يتضمن المخزون المتوفر لدى الوزارة / الدائرة /الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة ٢٠١٠ .

و- كشف يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان الاسباب تمهيدا لدراستها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها .

ز- كشف تفصيلي بكافة البنود والمخصصات التي تندرج تحت المادة (٢١٤- مصروفات سلع وخدمات اخرى).

٣-الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية :-

يتم تقدير هذه النفقات بالاخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات /الدوائر/ الوحدات الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية: -

أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة.

ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني لها.

ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات/ المنح.

د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين .

هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

٤- النفقات الأخرى والأصول غير المالية:-

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع وبيان إمكانية الاستغناء عن هذه المساهمات او بعضها.

ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين.

ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت .

د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة .

هـ- لن يتم رصد أي مخصصات تحت المواد (الأثاث والأجهزة والآلات والمعدات) باستثناء استبدال بدل تالف.

ب - **النفقات الرأسمالية :-**

١- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد،بما يتفق والأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية للمحافظات علما بأنه لن يتم تدوير اي مخصصات لتغطية التزامات ترتبت على هذه المشاريع لسنة ٢٠١٢، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام ٢٠١٢ وكما يلي :-

أ- اسم المشروع
ب- اهداف المشروع ومبرراته
ج- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
د- الموقع الجغرافي للمشروع
هـ الجهة المنفذة
و- الكلفة الكلية للمشروع
ز- مكونات (عناصر) المشروع
ح- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
ط- إجمالي الإنفاق الفعلي ونسبة الانجاز
ي- عدد العاملين على حساب المشروع

٢- عدم رصد اية مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام ٢٠١٢ باستثناء المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية مع ارفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المشاريع اضافة الى البيانات المبينة في (١) اعلاه.

٣- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة و التشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثر ذلك على حجم الموازنة الكلي لكل وزارة/دائرة/وحدة حكومية.

٤-على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي: -

أ- عدم إغفال طلب رصد مخصصات لتسديد التزامات ناتجة عن العقود ومراعاة الدقة في هذه الناحية.

ب-التنسيق مع المحافظين بشكل فعال من خلال مدراء المديريات المعنية لادراج المشروعات الضرورية لمحافظاتهم ضمن مشروع موازنة الوزارة او الدائرة او الوحدة الحكومية.

٥- تحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع القوات المسلحة الاردنية.

٦- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة / دائرة / وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها في موازنة عام ٢٠١٢ بموجب قرارات استملاك خطية مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه .

٧- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف وأسماء العاملين لكل مشروع رأسمالي يطلب له مخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠١٢.

٨- بيان الأنشطة الجارية والمشاريع الرأسمالية التي تستهدف قطاع الاسرة عموماً والمرأة خصوصاً (المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي) بالاضافة الى المشاريع التي تعنى بالطفل، بحيث يتم بيان كلفها الاجمالية ومصادر تمويلها والمحافظات المستفيدة منها.

رابعا : القروض والالتزامـــات :-

١-على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام ٢٠١٢ او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.

٢- قيام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال الاعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤) .

٣- قيام وزارة المالية بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها ، على أن يتم تقييمها وفق معدلات الصرف الصادرة عن البنك المركزي مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

خامسا : تعليمات إعداد جدول تشكيلات الوظائف :-

١- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة من خلال لجان التخطيط والتنسيق والمتابعة في الدوائر سنداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٥) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.

٢- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.

٣- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر.

الرقـــم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٤- التقيد التام بعدم إحداث أي وظيفة واقتصار الاحداثات من الوظائف في وزارتي التربية والتعليم والصحة لتنفيذ أهداف وبرامج هاتين الوزارتين وفي ضوء هيكلهما التنظيمي وخططهما الإستراتيجية، مع بيان المبررات والأسباب الموجبة ومسمى الوظيفة وشروط إشغالها وبما يتناسب مع وصف وتصنيف الوظائف المعتمد، علماً بأنه لن يتم قبول أي طلب بإحداث وظيفة لا تستكمل هذه المتطلبات.

٥- تحديد الاحتياجات من الوظائف على جدول التشكيلات لعام ٢٠١٢ لتثبيت الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط تثبيت العاملين خارج جدول تشكيلات الوظائف وخارج قانون الموازنة العامة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٧٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ بحيث يتم الانتهاء من تثبيتهم على تشكيلات هذا العام .

٦- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف، الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية، مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي المعتمد.

٧- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية على المجموعات الوظيفية فيها موزعة حسب الجنس والبرامج .

٨- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم و/أو رواتبهم ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.

الرقـــم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٩-يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.

١٠- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض عن حاجتها من الموظفين التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات التي بحاجة إلى موظفين لنقلهم إليها وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

١١- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامـــة.

١٢- إرفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

١٣- زيادة الموظفين بعقود وفق أحكام نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة المعمول بهما .